

معطيات إحصائية حول اللقاء

- **عدد المدعوين للقاء 204**، علاوة على عضوي المجلس (2) المؤطرين لأشغال اللقاء (رفقته):
لوائح: فريق التأطير، المشاركون في اللقاء؛ ومشارك واحد (1) من أعضاء المجلس؛ المقررتان (2)؛ فريق الدعم التقني واللوجستيكي (2)؛
- **عدد الحاضرين: 167**، نسبة الحضور: (81,6%)؛
 - ✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء: 82 (49,1%)؛
 - ✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): 8 (4,8%)؛
 - ✓ التعليم العالي ومؤسسات تكوين الأطر (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ طلبة؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): 14 (8,4%)؛
 - ✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): 3 (1,8%)؛
 - ✓ الأحزاب السياسية: 11 (6,6%)؛
 - ✓ النقابات: 3 (1,8%)؛
 - ✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): 15 (8,9%)؛
 - ✓ الصحافة الجهوية والمحلية: 9 (5,4%)؛
 - ✓ مثقفون وفنانون: 5 (2,9%)؛
 - ✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): 7 (4,2%)
 - ✓ جمعيات المجتمع المدني: 10 (5,9%).
- **زمن اللقاء:**
 - بداية اللقاء: 9 و30 د صباحاً؛
 - اختتام اللقاء: 6 و30 د مساءً؛
 - استغرق اللقاء إجمالاً 7 ساعات، مع توقفين للغداء واستراحة المساء، خصص الجزء الأكبر منها (حوالي 7 ساعات) للنقاش.
- **المناقشة:** تخلل المناقشة 78 تدخلاً إضافة إلى 23 مداخلة مكتوبة.

سياق اللقاء

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة كلميم-السمارة يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2014، بفضاء مجلس الجهة بمدينة كلميم.

المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 167 مشاركاً ومشاركة يمثلون مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم المسؤولون والفاعلون الإداريون والتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة والصناعة التقليدية ومؤسسة التعاون الوطني، والتلاميذ، والطلبة، والآباء، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمتقنين والفنانين، والصحافة الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير يتكون من الأساتذة عبد الناصر ناجي وبوشعيب العلامي وحسن الصميلي؛
- ومشاركة السيد مروان طرفة.

تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- السيدتان ليلي لبيض ومريم لوطفي: مقررتان؛
- السيدان أحمد رحموني وعادل الغزاز: مكلفان بالإشراف على التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.

أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، التي تروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرهلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

انتظم برنامج اللقاء، كما قدمه السيد عبد الناصر ناجي مسير أشغاله، في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛
2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح:

افتتح اللقاء بكلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (في الملحق) تلاها الأستاذ حسن الصميلي، مدير قطب الدراسات والبحث بالمجلس. تناولت هذه الكلمة سياق اللقاء، باعتباره محطة من محطات البرنامج مرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا هدفه المتمثل في تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغال المجلس، من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديمًا للمجلس، بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكومة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسسي في علاقته بالمؤسسات الأخرى، ولاسيما القطاعات الحكومية.

2. عرض التشخيصات ومحاور التفكير الاستشرافي:

قدم السيد بوشعيب العلامي، عضو المجلس، عرضا تركيبيا (في الملحق)، تناول العناصر التشخيصية التي انتهى إليها عمل المجلس مرحليا متوخيا تقاسمها مع المشاركين والمشاركين، همت، على الخصوص، أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية، على مستويات تعميم التعليم وتعبئة الموارد، وبعض مخرجات التعليم وأداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، والحكمة والتعبئة.

من جهة أخرى، تناول هذا العرض، الشق المتعلق ببعض المحاور المقترحة لتنظيم التفكير الاستشرافي، وتهم مجالات تعميم التعليم؛ والمناهج والتكوينات، ومهن التربية والتكوين، والحكومة، ومشاركة قطاع التعليم والتكوين الخاص، والبحث العلمي، والوظائف الاجتماعية والثقافية والقيمية، ومنهجية الإصلاح التربوي، والقضايا ذات البعد الجهوي والمحلي.

3. خلاصات تركيبية للمناقشات:

أعقبت العرض المقدم مناقشات، ساهم الزمن الكافي المخصص لها في أن تكون مستفيضة ورسينة وبناءة.

1.3 ملاحظات منهجية حول اللقاء:

ثمن معظم المتدخلين مبادرة المجلس بتنظيم هذا الحوار الجهوي، وعبروا عن مراهنتهم على استقلاليته وعلى دوره كقوة اقتراحية في إحداث النقلة النوعية الكفيلة بإصلاح المنظومة التربوية؛ وأكد عدد منهم على أهمية إشراك الفاعلين التربويين في هذه المرحلة، وضمنهم التلاميذ والطلبة، على ألا يظل مجرد إشراك بل يرقى إلى تشارك في اتخاذ القرار.

كما لاحظ عدد من المشاركين بأن المنهجية المعتمدة من قبل المجلس في تسيير اللقاء، المتمثلة في الاستماع إلى مداخلات شفوية خلال جلسة عامة، لا تتيح الوقت الكافي لمناقشة موضوع بهذا التعقيد والتشعب بالعمق المطلوب، معبرين عن إيثارهم صيغة الورشات الموضوعاتية تفاديا للتكرار وترشيدها للوقت.

كما تحفظ البعض على عبارة "الحوار" المتضمن في شعار اللقاءات لأن طريقة التسيير هي أقرب إلى الاستماع منها إلى الحوار.

لكن تجدر الإشارة إلى أن باب الإدلاء بمساهمات مكتوبة كان مفتوحا، وقد توصل فريق التأطير بما عدده 23 مداخلة مكتوبة بما فيها دراسات ومذكرات وأوراق عمل.

وأخيرا، تساءل عدد مهم من المتدخلين عن مصير التوصيات والمقترحات التي ستبتق عن اللقاء وعن رغبتهم في تقاسم التوجهات الكبرى التي سيحددها المجلس قبل الشروع في تنزيل إي إصلاح، مقترحين في نفس الصدد تنظيم مناظرة وطنية حول الإصلاح.

2.3. الشق التشخيصي

اقترح المشاركون والمشاركات عددا من العناصر التشخيصية إغناء للتشخيص المقدم، همت القضايا التالية:

1. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين

- تركيز الجهود على تعميم التعليم في غياب معايير الجودة المطلوبة؛
- عدم إدماج التعليم الأولي في المدرسة العمومية؛
- استمرار إقصاء الفتاة في بعض المناطق من حقها في التعليم؛
- إشكالية الاكتضاض في المدارس والجامعة (ابن زهر)؛
- إشكالية النقل المدرسي والإيواء في المناطق النائية وعلاقتها بالهدر المدرسي؛
- إشكالية الخريطة المدرسية التي تركز تدني المستوى الدراسي والتعليمي؛
- إشكالية البعد عن المدرسة بالمناطق النائية وأثرها على تنوع العرض التربوي؛
- استمرار اللامساواة في الولوج إلى التعليم بين الإناث والذكور، ولاسيما بالنسبة للتعليم العتيق الذي يظل مغلقا في وجه الفتيات؛
- إشكالية الانتقال التلقائي من مستوى إلى آخر بمعدلات دون المستوى المطلوب؛
- حصر تجربة البكالوريا الدولية في المراكز الحضرية الكبرى دون غيرها يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص بين المناطق؛
- تكريس النظام الحالي للبكالوريا للامساواة وعدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ خاصة ما يتعلق بمعايير التنقيط بين التعليمين العمومي والخاص، وبولوج المدارس العليا إضافة إلى تقشي ظاهرة الغش؛

2. المناهج والبرامج والتكوينات

- تعددية النماذج البيداغوجية، بين مدارس عمومية ومدارس خصوصية بمستويات متفاوتة، خصوصا في تدريس اللغات وتعلمها؛
- تعدد المواد وثقل المقررات وطولها وضعف جودتها؛

- إشكالية تدبير اللغات بالمغرب: الدارجة، الأمازيغية، الحسانية وعدم نجاعة طرائق تدريسها مما ينتج عنه ضعف في التحكم، بما في ذلك اللغة العربية؛
 - التخبط في الاختيارات اللغوية وإغفال دور اللغة الأم في تيسير التعلم في المراحل التعليمية المبكرة؛
 - عدم خضوع تدريس الأمازيغية لمعايير موضوعية وشفافة وناجعة؛
 - عدم ملاءمة توزيع الزمن المدرسي بحسب الخصوصيات الجهوية وكذا سوء توزيعه في التعليم الابتدائي خصوصا؛
 - إشكالية تنوع الكتاب المدرسي وأثره على تنقل الساكنة؛
 - التفاوت الكبير في نسب النجاح بين العمومي والخاص؛
 - انعدام الوسائل الديداكتيكية أو عدم تلاؤمها مع الخصوصيات الجهوية (مضامين تدريس علوم الحياة والأرض نموذجا) والافتقار إلى المعدات والوسائل البيداغوجية، ولاسيما على مستوى المختبرات؛
 - إقبال كاهل المتعلمين بالتمارين وإرغامهم على تهيئ الدروس بالبيت؛
 - عدم ملاءمة طرائق تدريس اللغات في الابتدائي نظرا لتركيزها على الكفايات الكتابية على حساب التواصل الشفهي؛
 - ضعف ملاءمة المضامين للتغيرات السوسيو ثقافية والقيمية، ولاسيما على مستوى مناهج التربية الإسلامية؛
 - التضارب بين المفاهيم الملقنة والقيم وعدم تناسقها من مادة إلى مادة أخرى (التربية الإسلامية والتربية على المواطنة نموذجا)؛
 - اعتماد النتائج النهائية كمؤشر وحيد على نضج المتعلم على حساب الكفايات الحقيقية المكتسبة في كل الاسلاك؛
 - استمرار الأخطاء المستفزة المتعلقة بخريطة المغرب؛
 - مشكل تعريب المواد العلمية وصعوبات التحصيل في التعليم العالي اضافة الى ضعف إتقان اللغة الفرنسية؛
 - تكليف مدرسين غير متخصصين بتدريس الرياضيات خصوصا في التعليم الابتدائي، وأثره على جودة التعلم؛
 - غياب التنسيق بين مدرسي المواد العلمية أنفسهم في علاقة بتمفصل المواد فيما بينها ومشكل جودة تعريب الرياضيات؛
 - غياب الجسور بين المواد المدرسة بالثانوي، الإعدادي والثانوي التأهيلي؛
 - عدم إيلاء مادة الترجمة الأهمية اللائقة بها، وتنقيط المادة بدون تدريسها؛
 - ضعف مواد التقنح والأنشطة التجريبية على حساب تنمية الذكاءات الحسية والإبداعية والتحليلية؛
 - ضعف او غياب حصة التربية البدنية في الابتدائي خصوصا؛
 - ضعف نظام التوجيه وأثره على توجيه المتعلمين على نحو أمثل.
- تجدد الإشارة إلى أن مكون التعليم العتيق شكل نقطة وازنة في النقاش، ويمكن تلخيص أهم التشخيصات المرتبطة بالقطاع في هذا الصدد فيما يلي:
- ارتفاع عدد ساعات التدريس الأسبوعية إلى 84 ساعة، قد تصل إلى أكثر إذا كانت هناك دروس إضافية؛
 - اضطلاع المدرس بتدريس مواد متعددة لا تدخل في تخصصه؛

- تضخم المواد المدرسة: 22 مادة بمقررات شبه تعجيزية في كل مادة؛
- تضخم المواد الخاضعة للتقييم في الامتحان الوطني: 20 مادة؛
- عدم ملاءمة بعض مضامين التعليم العتيق ومحتوياته مع التغيرات الاجتماعية والقيمية.

3. الفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط،

والتدبير

- ضعف التحفيز المادي للمدرسين وتضييق الخناق على الراغبين في متابعة الدراسة الجامعية؛
- جهود الإصلاح المبذولة خلال السنوات الأخيرة لم تلمس الإدارة التربوية الابتدائية مع أنها ترتبط بكل مكونات العملية التربوية؛
- عدم التوفر على نظام أساسي منصف للإدارة التربوية الابتدائية بالخصوص؛
- انعدام المحفزات المادية وتعدد المسؤوليات والمهام بالنسبة للإدارة التربوية: الإحصاء والتدوين والتسجيل والتدبير مع تدني المكانة الاجتماعية والاعتبارية للمدير التربوي؛
- عدم توفر أطر التعليم العتيق، لا المدرسون ولا أطر الدعم، على إطار قانوني يحدد مهامهم ومستحقاتهم وحقوقهم وواجباتهم، فهم يشغلون مقابل التوقيع على عقد "غير معلوم الأجر"؛
- عدم توفر إطار قانوني خاص بالأساتذة المرشدين للتأهيل التربوي واضطلاهم بمهام التكوين على حساب حقوق التلاميذ مع تدني الوضعية المادية والمعنوية للأستاذ المرشد (لم يتوصلوا بمستحقاتهم منذ 3 سنوات)؛
- عدم كفاية الموارد اللازمة من المكونين المرشدين؛
- صعوبة الموازنة بين زمن التعليم وزمن التكوين (لأن المكون يدرس داخل المؤسسة التربوية كذلك)؛
- مشكل الانتماء القانوني للمكونين: التابعة للنيابة أم لمركز التكوين، أم لوصاية الوزارة مباشرة؛
- ظاهرة التغيب في صفوف الأساتذة عن طريق الشواهد الطبية وأثرها على التعلم؛
- غياب سياسة واضحة بالنسبة لتكوين المفتشين: برنامج مسار مثلا غياب المفتش كليا؛
- ترويج الإعلام لصورة سلبية عن المدرس؛
- ضعف التكوين الأساس نظرا لعدم كفاية سنة واحدة وحذف بعض المواد من المنهاج التكويني؛
- ضعف التكوين المستمر للمدرسين واستمرار طرق بيداغوجية متجاوزة؛
- المعاناة المادية لفئة المساعدين الإداريين والتقنيين؛
- اضطلاع الأستاذ بأدوار تتعدى مهامه: التدريس والدعم النفسي وكذا تأطير الأنشطة.

4. حكمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

- الإنفاق العام على التعليم يظل محدودا مقارنة بدول مماثلة، بالرغم من ارتفاع الميزانية المرصودة في السنوات الأخيرة؛
- سوء تدبير الموارد المالية بإخراج إصلاحات وتقارير تظل فوق الرفوف، في غياب أية مساءلة؛
- نقص الشفافية في إبرام الصفقات العمومية؛
- عدم ضمان الترسانة القانونية لاستقلالية المؤسسات التعليمية؛
- عدم تنزيل النصوص الخاصة بالحكمة الجهوية بالشكل اللازم؛
- عدم نجاعة نظام التفنيش التربوي؛
- سوء التنسيق على مستوى اتخاذ القرار وهيئة التفنيش؛

- عدم استثمار البحث التربوي الذي يقوم به المفتشون بناء على المجالس التربوية؛
- فشل أهداف القضاء على الأمية مرتبط بعدم توفر الوكالة المحدثة لهذا الغرض إلى اليوم على تصور واضح وعلى آليات للاستغلال؛
- قصور اللجنة الدائمة للمناهج عن القيام بالمهام المنوطة بها في غياب إعمالها؛
- ضعف التنسيق بين الفاعلين التربويين: ولاسيما بين المشرفين التربويين ومراكز التكوين؛
- سوء التدبير كذلك أمام مشاريع من قبل التدبير المعلوماتي (مسار، مسير، ...) في غياب توفير التجهيزات والتكوينات اللازمة للفاعلين المفترض قيامهم بالمهام الجديدة.

5. القطاع الخاص للتربية والتكوين

- إشكالية نظام التنقيط في التعليم الخاص؛
- مسألة المناهج والكتب الموازية لمناهج وزارة التربية الوطنية وانعكاسها على مبدأ تكافؤ الفرص، لاسيما على مستوى التمكن من اللغات الأجنبية، وعلى رأسها الفرنسية.

6. البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة

- تجاهل الإصلاحات السابقة للبحث العلمي والتربوي؛
- ضعف التحسيس بالقيمة الاعتبارية للعلم والتحصيل بالجامعة وحصر دورها في الهروب من شبح البطالة مهما كانت طبيعة العمل؛
- انغلاق الجامعة ثقافيا وقيما؛
- عدم وجود قنوات لتصريف نتائج البحث العلمي على مستوى الممارسات التربوية.

7. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة، وعلاقتها بالمحيط

- غياب إطار مرجعي واضح للقيم التي يجب على المدرسة تنميتها لدى الناشئة؛
- عدم قدرة المدرسة على تنمية القيم الدينية والوطنية وتأطير المتعلمين نفسيا وسلوكيا؛
- عدم قدرتها على التحسيس بقيمة التحصيل والمعرفة كغايات سامية لذاتها وليس كمجرد آليات لكسب لقمة العيش؛
- ضعف التفاعل بين ما تدرسه المدرسة وواقع المتعلمين أو المخرجات (مثلا تدريس قانون السير في الفصل وصعوبة تمثله خارج الفصل)؛
- استقالة المؤسسات المجتمعية المختلفة عن دورها وتواصلها مع المدرسة، ابتداء من الأسرة؛
- غياب إسهام قطاع الثقافة في تأطير الحياة الثقافية (الخرانات المدرسية كمثال) وتكريس الإعلام التمثيلات السلبية للمجتمع حول مدرسته وإسهامه في زعزعة الثقة فيها، مع تغييب نجاحاتها؛
- غياب بنى ثقافية وفضاءات تعليمية وتربوية خارج المدرسة: مركبات ترفيهية ونوادي...؛
- ضعف انخراط المجالس المنتخبة في تأهيل وبناء البنى التحتية التعليمية؛
- تفشي السلوكات اللامدنية يؤثر على تراجع المستوى الدراسي للتلاميذ مع سوء استغلال الثورة المعلوماتية من قبل مختلف المتدخلين وأثره على نشر السلوكات السلبية لدى التلاميذ؛
- غياب شركاء المدرسة من جمعيات وأحزاب وجماعات محلية؛
- غياب الأمن داخل المؤسسات التعليمية وبمحيطها.

8. منهجية الإصلاح التربوي

- غياب مرجعية فلسفية للإصلاح المبتغى، وغياب مشروع حضاري وأسس ثقافية متوافق بشأنها يتوخى تحقيقها من خلال المنظومة التربوية؛
- فشل الإصلاحات المتعاقبة أدى إلى أزمة ثقة في المدرسة العمومية؛
- تضخم الخطاب والشعارات حول الإصلاح مقابل محدودية النتائج؛
- سوء تنزيل مقتضيات الميثاق وإفراغه من محتواه؛
- استمرار تغييب الفاعلين والقواعد التربوية عن وضع أسس الإصلاح؛
- استمرار التقاطب الإيديولوجي في مقاربة الإصلاح حاجز أمام إنجاحه؛
- تركيز الإصلاحات السابقة على الجوانب الكمية للمنظومة على حساب الجوانب الكيفية؛
- غياب الاستمرارية في الإصلاح (القطيعة/التراكم)؛
- الارتجالية في معالجة بعض القضايا الحاسمة من قبيل مشكل التعريب.

9. قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي

- عدم وضوح الرؤية بالنسبة للتعليم الأولي؛
- إغفال تدريس الموروث الحساني والأمازيغي؛
- غياب التعميم بجودة: الالتحاق المتأخر للطفل بالمدرسة وظاهرة الاكتظاظ والبنيات التحتية والنقل والسكن والتجهيزات والربط بالإنترنت والخصائص في الأطر والأقسام المشتركة؛
- غياب التعليم الأولي بالمناطق النائية؛
- غياب المقررات الجهوية وعدم ملاءمة الزمن المدرسي لخصوصيات الجهة مع ضعف التحكم في اللغة الفرنسية في الابتدائي؛
- معاناة المدرسين في المناطق المعزولة (نقل، سكن، تجهيزات...) والخصائص المسجل في عددهم؛
- صعوبة ظروف اشتغال هيئة التدريس، ماديا ومعنويا: غياب وسائل للتنقل خاصة بالمفتشين في الجهة وعدم التوفر على وسائل الاتصال والتواصل المعلوماتي إضافة إلى مسألة الاستقرار للأطر التربوية في غياب محفزات مادية ومهنية؛
- اضطلاع المدير التربوي بالمنطقة بدور المكون للأساتذة الجدد، في غياب محفزات للاحتفاظ بهذه الموارد البشرية بعد تكوينها؛
- التفاوت بين مناطق نفس الجهة في تطبيق معايير إرساء الثانويات أو الإعداديات؛
- إشكالية تكافؤ الفرص بين تلامذة التعليم العمومي والخاص؛
- عدم الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في غياب مراكز أو بنيات تربوية مختصة؛
- صعوبة التواصل بين الأسر والمدرسة نظرا للمستوى الاجتماعي الهش لهذه الأسر؛

3.3. الشق الاستشراقي:

تتلخص الاقتراحات التي تمخضت عنها المناقشات وكذا المساهمات المكتوبة التي تقدم بها بعض المشاركين، ميوّبة حسب محاور التفكير الاستشراقي التي اقترحها المجلس، فيما يلي:

1.3.3. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- العمل على تعميم التعليم كما وكيفا تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة؛
- تعميم التعليم العتيق ببناء مؤسسات جديدة أو تأهيل وتحسين المؤسسات الحالية؛

- تقليص الفوارق بين الوسط القروي والحضري لتحقيق مبدأ الانصاف في التمتع بحق التمدريس الجيد والعادل؛
- ضرورة توفير البنيات التحتية الاساسية والموارد البشرية والوسائل الديدكائيتيكية بالمدارس خاصة فيما يتعلق بتجهيز المختبرات العلمية لضمان وتمكين كافة المتعلمين من تحصيل جيد؛
- الغاء التفاوتات الزمنية واعتماد توقيت شفاف يسهل العملية التعليمية؛
- دعم الاسر القاطنة بمناطق بعيدة المسافة عن المدارس ماديا ومعنويا والتركيز على توفير النقل المدرسي أو بناء الداخليات لتشجيع اطفال هذه المناطق المعزولة على التعليم خاصة الفتيات؛
- الالمام بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وإعطائهم الاولوية مع المراعاة الفعلية على توفير حاجاتهم الاساسية والضرورية لضمان حصولهم على تعليم جيد؛
- ادماج التكوين المهني في اسلاك التعليم وضمان المرور المباشر للتلاميذ المتعثرين اليه للحد من ظاهرة الهدر المدرسي؛

2.3.3. المناهج والبرامج والتكوينات:

- مراجعة شمولية لمناهج وبرامج المنظومة لتكون أكثر عصرية تساعد على تنمية الكفايات والحس النقدي والتحليلي لدى المتعلم وتواكب التطور التكنولوجي الحاصل مع الاشراك الفعلي لكافة الفاعلين والممارسين في الميدان؛
- اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للأسلاك التعليمية مع العمل على تكريس مبدأ الاستمرارية بين المواد المدرسة من سلك لآخر؛
- النهوض بالتعليم الاولي وتعميمه مع امكانية ادماجه في التعليم الاساسي؛
- امكانية ارساء تعليم اولي عتيق او احياء مؤسسة المسيد؛
- التقليل من عدد المواد المدرسة بالمستوى الابتدائي مع اعادة النظر في محتواها بهدف تحبيب التلميذ في الدراسة وتشجيعه؛
- ارجاع بيداغوجيا الادماج التي لم تستوف بعد حقها من التطبيق حتى يمكن تقويمها؛
- الحسم في المسالة اللغوية حيث يجب توحيد لغة التدريس على طول الاسلاك التعليمية؛
- العمل على تصحيح المقررات التعليمية المليئة بالأخطاء مع التقليل من حجمها ومحتواها المبني على الكم وليس الكيف؛
- توحيد الكتب والمقررات المدرسية على مستوى جميع المؤسسات التعليمية لترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص مع الاخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقليمية والجهوية للمنطقة؛
- اعادة النظر في كثرة وكثافة المواد والمقررات المبرمجة بالتعليم العتيق لأنها تثقل كاهل المتعلم والمدرس في نفس الوقت؛
- مراجعة الزمن المدرسي مع العمل على توافق الايقاع الدراسي مع الخصوصيات الاقليمية والجهوية؛
- يجب تعديل الزمن المدرسي وعقلنته وإعادة النظر في برمجة العطل المدرسية لما لذلك من آثار على جودة التحصيل لدى التلميذ ومردوديته مع امكانية اعتماد الاستاذ المتخصص لتسهيل عملية التدريس؛
- اعادة هيكلة نظام التوجيه مع توفير الاطر اللازمة لذلك بجميع المؤسسات التعليمية لمواكبة المتعلم وضمان الاختيار الانجع لتوجهاته الدراسية على طول الاسلاك التعليمية؛

- إعادة النظر في نظام الامتحانات مع اقتراح العودة الى النظام القديم لامتحانات البكالوريا الذي يركز على الامتحانات الدورية او اعتماد امتحان وطني تأهيلي بمعدل واحد يضمن مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ؛
- ضرورة تعميم الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والإعلام في المناهج الدراسية والمضامين والتعلمات؛
- العمل على اضافة برامج ثقافية وقيمة وفنية في البرامج الدراسية لتنمية الحس الفني لدى التلميذ وتربيته على احترام المؤسسة وعلى السلوك الاخلاقي الطيب؛

3.3.3. الفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:

- إعادة الاعتبار لهيئة التدريس ماديا ومعنويا باعتبارهم قلب الاصلاح والمدخل الاساس للرفع من جودة المنظومة؛
- تسوية الوضعية القانونية للأطر العاملة بالتعليم العتيق والاهتمام بها مع الرفع من اجورها الزهيدة التي لا تتوصل بها في الوقت المناسب؛
- توفير العدد الكافي من المدرسات والمدرسين لسد الخصاص الحاصل خاصة في المناطق البعيدة والمعزولة للجهة مع ضرورة التكوين المستمر الهادف والتأطير الجيد اثناء العمل؛
- تحفيز هيئة التدريس وتشجيعهم عن طريق تقويم ادائهم في علاقة بالمرودية والاستحقاق بعد تحديد معايير واضحة للترقية والتقويم دون التمييز بين كافة المعنيين؛
- تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين تلاميذ البكالوريا الدولية والبكالوريا الوطنية بتقليص التفاوت الكبير الحاصل في عدد التلاميذ في القسم الذي يصل الى الضعف تقريبا داخل اقسام البكالوريا الوطنية؛
- ضرورة توفير التأطير التربوي الهادف والجيد وتهيئ ادارة تربوية متخصصة على مستوى جميع الاسلاك التعليمية عن طريق احداث مراكز للتكوين في مجال التأطير والادارة وتمكينهم من التكوين المستمر اثناء العمل؛
- اعطاء المدير الاستقلالية التامة في تدبير وتسيير المؤسسة التعليمية مع توسيع نطاق الصلاحيات المخولة اليه؛
- توفير طاقم اداري بالمدارس الابتدائية خاصة لمساعدة المدير في مهامه اسوة بالسلك الاعداوي والثانوي؛
- إعادة النظر في الإطار القانوني لمراكز تكوين مهن التربية والتكوين والنهوض بها لتوفير تكوين متكامل وجيد لهيئة التدريس مع اخراج قانون جديد قار وخاص بأطر الادارة التربوية بالمؤسسات التعليمية؛
- مراعاة ظروف اشتغال هيئة التفتيش في المناطق البعيدة بتوفير وسائل النقل الضرورية لمزاولة عملهم وأيضا وسائل الاتصال والتواصل المعلوماتي بهدف تسهيل عملية التأطير؛
- ضرورة التكوين في مجال المعلومات والاتصال لفائدة الاطر التربوية والإدارية لمواكبة التطورات العصرية الحاصلة في مجال التكوين والتدريس.

4.3.3.3. حكمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- الاعتماد على التدبير بالنتائج لتحديد المسؤوليات مع ضرورة المساءلة والمحاسبة في كل المؤسسات التعليمية؛
- تقوية استقلالية التدبير والتسيير للمؤسسات التعليمية مع توسيع اختصاصات المديرين؛
- منح وظيفة التفتيش امكانية الاستقلالية بذاتها وفصلها عن الادارة التربوية نظرا لدورها الافتحاصي والتقويمي الذي يتطلب الزامية وضع مسافة بين التفتيش والإدارة؛
- تقوية اواصر العمل المشترك بين المدرسة والجامعة وخلق جسور التواصل والتبادل بينها؛
- تبني نموذج المدارس الجماعية والاتجاه نحو تعميمها مع توفير الموارد البشرية الضرورية لذلك وإخراج القوانين المنظمة لها؛
- تفعيل الشراكات بين قطاع التربية والتكوين والجماعات الترابية وسائر الشركاء مع العمل على مأسسة العلاقة بين المؤسسات التعليمية والجماعات المحلية للنهوض بالمدرسة ودعمها وتوفير دور الطلبة والداخليات لتشجيع التلاميذ على التعليم خاصة الفتيات؛
- ضرورة تفويض مشاريع البناء المدرسي الى وزارة التجهيز او انشاء وكالة بناء خاصة بذلك لتمكين المسؤولين الحاليين من التفرغ لمهامهم التربوية والتعليمية؛
- مراجعة الطريقة التي يتم بها تصريف برنامج تيسير مع الاهتمام بتحسين دخل الاسر الفقيرة برفع الدعم الاقتصادي المخصص لهم حاليا؛

5.3.3.3. البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة:

- الربط بين الجامعة وسوق الشغل خاصة المقاولات والمؤسسات الصناعية لتشجيع البحث العلمي الجامعي وتطوير ديداكتيكية المواد المدرسة مع ضرورة مأسسة الشراكة بين الجامعة والمقاولات؛
- تشجيع البحث العلمي والاستثمار فيه مع توفير التمويل الضروري للنهوض بهذا القطاع؛
- الاهتمام بالبحث التربوي ذي المواصفات العلمية في مراكز تكوين الاطر التربوية للنهوض بالقضايا التعليمية مع تفعيل دور علماء الاجتماع وعلماء النفس للتفكير في القضايا الاجتماعية التي تهم التلاميذ خاصة؛

6.3.3.3. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- الاهتمام بادوار المدرسة الاجتماعية والثقافية والفنية تحقيقا لمتطلبات المجتمع وتحدياته؛
- العمل على جعل المدرسة فضاء للتعلم والترفيه في نفس الوقت بهدف اظهار طاقات وقدرات المتعلم الثقافية والفنية والرياضية وتحفيزه نتيجة لذلك على التمدرس؛
- العناية بفضاءات كافة المؤسسات التعليمية وتجهيزها بجميع المرافق الاساسية لمزاولة الانشطة الموازية للتمدرس مع توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية؛
- الاهتمام بالأنشطة الموازية داخل المؤسسات التعليمية واعتبارها الزامية ومن سيرورة الزمن المدرسي؛
- ضرورة انخراط الاعلام في العملية التربوية بدعم قطاع التربية والتكوين وتشجيعه عن طريق تسليط الضوء على الادوار الإيجابية للمدرسة والجامعة في النهوض بالمجتمع والانفتاح على مؤسساته؛
- تفعيل مراكز الإنصات والدعم النفسي داخل المؤسسات التعليمية مع توفير اخصائيين مؤهلين للاستماع للمتعلمين ومساعدتهم، وتشجيع المتعثرين منهم على استكمال الدراسة وبالتالي التصدي

- ظاهرة الهدر المدرسي مع امكانية خلق نوادي تربوية تساهم بالالتفاف حول ظاهرة العنف سواء بالمدرسة او الجامعة والحد منها؛
- توفير كل انواع الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة خاصة في المناطق البعيدة والمهمشة لتشجيع تدرس التلاميذ خاصة الفتيات؛
- ضرورة انفتاح المدرسة على المجتمع عن طريق تحفيز الاسر على المشاركة في العملية التربوية بتخصيص وقت محدد لاستقبالها داخل المؤسسات التعليمية من اجل فتح امكانية الحوار ومتابعة المسار الدراسي لأبنائها؛
- توفير الامن داخل المؤسسات التعليمية وخارجها ضمانا لشروط أفضل للتمدرس مع وضع قوانين تنظيمية داخل المؤسسات في إطار تعاليم الدين الحنيف وتعزيزها بضوابط زجرية لمحاربة ظاهرة الغش في الامتحانات.

7.3.3. منهجية الإصلاح التربوي:

- اعادة تحليل الواقع التعليمي بمنهجيات جديدة تعتمد المحاسبة الذاتية وذلك من اجل الارتقاء بالمدرسة العمومية في كل مكان وليس المغربية حتى لا يتم الخلط بين المدرسة العمومية والخصوصية؛
- العمل على تحقيق اصلاح شمولي للمنظومة يأخذ بعين الاعتبار الابعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛
- اعتماد مخطط اصلاح يمتد على المدى المتوسط والطويل ويستحضر البعد المحلي والجهوي بشكل كافي كما يمكن من الانفتاح على مؤسسات البحث العلمي؛
- العمل في إطار تعاقد جديد للإصلاح يضمن استمراريته ويحدد مسؤولياته ويجعله مرتبطا بالمشروع المجتمعي الذي يطمح الى تعلم جيد وتكوين متكامل لكافة المتعلمين؛
- ضرورة الاشراك الفعلي لجميع الفاعلين والشركاء وكذلك المجتمع المدني لتحقيق اصلاح ناجح حيث ان كل خطة اصلاحية يجب ان تعرض على المناقشة المجتمعية على اوسع نطاق ليتم بذلك التوصل الى اجماع وطني عليها؛
- محاولة الاستفادة من التجارب الناجحة (الاردن او فلسطين مثلا) مع القطع مع التجربة الفرانكوفونية.

8.3.3. قضايا ذات بعد جهوي

- توضيح الرؤية بالنسبة للتعليم الاولي في جهة كلميم سمارة؛
- الاخذ بعين الاعتبار الموروث الحساني والامازيغي في المناهج والبرامج التربوية المطبقة بالمنطقة لتكوين متعلم يعتز بانتمائه الى منطقتهم؛
- امكانية ادماج اللغة الحسانية في المناهج والبرامج التربوية وكذلك في الانشطة الثقافية الموازية من اجل اعطاء الفرصة للغة الام كي تكون الدعامة الأساسية للإبداع والتعبير والتمدرس؛
- تعميم المدرسة الجماعية بالمنطقة نظرا لنجاحها كنموذج؛
- اعادة النظر في البنية التحتية لمركز التكوين بجهة كلميم سمارة؛
- ترسيخ الالمام باللغات الحية خاصة الفرنسية والانجليزية لتمكين ابناء الجهة من ولوج التعليم العالي مع التعجيل ببناء النواة الجامعية بسمارة؛

- تفعيل الشراكة بين المدرسة والجماعات التربوية ودعمها خاصة فيما يخص البنيات التحتية وتعويض البناء المفكك بحجرات صالحة للدراسة اضافة الى احداث داخلية بالمناطق النائية للجهة من اجل محاربة الهدر المدرسي وتشجيع الفتيات للدراسة؛
- اعادة تجربة ثانوية التميز بكلميم لأنها تعتبر تجربة ناجحة؛
- ضرورة بناء المدارس في المناطق النائية بالجهة وتجهيزها لتفادي ظاهرة الاكتظاظ وتعدد المستويات بالأقسام مع توفير الاطر التربوية والموارد البشرية الاساسية لضمان تدرس جيد بهذه المناطق؛
- احداث شعب وتخصصات ملائمة للمؤهلات الاقتصادية المحلية مع استحضار البعد الثقافي والحضاري للمنطقة؛
- تكييف استعمال الزمن المدرسي والعطل المدرسية مع خصوصيات ومتطلبات العيش بالمنطقة خاصة النائية؛
- تمكين تلاميذ المنطقة من ولوج مسالك التميز خاصة العلمية منها وذلك مناصفة مع تلاميذ المراكز الحضرية الكبرى (الدار البيضاء، الرباط) نظرا لتفاوت ظروف التعلم؛
- توفير التحفيز المادي والمهني لضمان استقرار الاطر التربوية بالجهة نظرا لاضطلاح المدير بالمنطقة بدور المكون للأساتذة الجدد التي تنتقل بعد تكوينها؛

4. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة موجزة للسيد عبد الناصر ناجي، جدد فيها الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركات والمشاركين على تلبيتهم دعوة المجلس، وعلى مشاركتهم المتميزة والمثمرة في هذا اللقاء، مخبرا إياهم بالأمال المخصص لنتائج اللقاء الجهوي باعتباره حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.

كما جدد إخبار المشاركات والمشاركين بالنشر المرتقب لتقرير هذا اللقاء إلى جانب تقارير اللقاءات الجهوية الأخرى على موقع المجلس الأعلى للتربية والتكوين، علاوة على التذكير ب "منتدى التواصل forum" الذي فتحه المجلس على موقعه الإلكتروني، حتى يتمكن الجميع من التفاعل معه من خلال الأسئلة التي يطرحها، تقويةً منه لدينامية الحوار والإشراك الموسع للمواطنات والمواطنين والفاعلين والمعنيين بقضايا المدرسة المغربية في استشراف آفاقها.

5. استنتاجات عامة:

تركزت المناقشة على الجانب الاستشراقي وتم تسجيل الملاحظات التالية:

- اعطاء اهمية للتعليم المدرسي بأسلاكه الثلاثة؛
- تفاوت من حيث مناقشة القضايا الموضوعاتية؛
- الاقتراحات المقدمة اتخذت طابعا اجرائيا؛
- ندرة التدخلات حول التعليم الخصوصي؛
- اقتراحات مهمة وأساسية تخص التعليم العتيق والأطر المشرفة عليه؛
- تدخلات جد ملحة من اجل امكانية متابعة ابناء الجهة للدراسة بالتعليم العالي؛

- اشكالية لغات التدريس وتدريس اللغات حظيت بنقاش مهم وقدمت بصددتها اقتراحات اجرائية خاصة في ارتباط باللغة الحسانية؛
- اهم القضايا والتوجهات العامة التي تم التطرق اليها في المداخلات هي:
 - تعميم التعليم وجودته؛
 - التعليم الاولي / الخريطة المدرسية، البنيات التحتية؛
 - التعليم العتيق؛
 - المناهج والبرامج التربوية؛
 - التكوين الاساس والمستمع لهيئة التدريس والإدارة التربوية والتأطير؛
 - الامتحانات، التوجيه، اللغات والزمن المدرسي؛
 - الحكامة، الجسور والممرات بين مكونات المنظومة؛
 - الادوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة؛
 - منهجية اصلاح المنظومة؛
 - البعد الجهوي والمحلي.
- هذه القضايا تبرز الى حد كبير حاجة الفاعلين التربويين لإصلاح شمولي للمنظومة التربوية بكافة اشكالاتها تجاوزا للاختلالات والمعوقات.

6. تقييم أولي لتنظيم اللقاء وتأطيره:

- تميز النقاش في هذا اللقاء بروح المسؤولية في طرح القضايا بطريقة صريحة وواضحة يغلب عليها طابع الجرأة في التطرق لكافة المعوقات بهدف تقديم الحلول الناجعة لإصلاح المنظومة وذلك عن طريق المشاركة الهادفة، كما ثمن معظم الحاضرين مبادرة المجلس وعبروا عن مراهنتهم على إسهامه كقوة اقتراحية واستشارية في إعطاء الإصلاح الدفعة اللازمة واختتم اللقاء بكلمة شكر للسيد محمد الدالي الموجهة للحضور.

الملاحق

1. لائحة فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.
2. لوائح المشاركين الحاضرين.
3. كلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
4. العرض المقدم (العناصر التشخيصية ومحاور التفكير الاستشاري المقترحة).